الفصل الثاني:

إكراهات الثقافة الاستهلاكية وتأثيرها في التنشئة القيمية للأسرة

بشير خليفي إبراهيم[1]

مقدمة:

انعكست التحولات والنوازل الحاصلة في العالم على الأسرة مفهوماً ووجوداً في ظل تصارع رهيب للمرجعيات الثقافية وإفرازات العولمة عبر أشكالها المتعددة، وكذا، نتيجة الأحداث والنزاعات الظاهرة عبر الحروب والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، التي غالباً ما تؤدي إلى تحول ينعكس سلباً على جملة القيم المصاحبة للتنشئة السليمة للأفراد. وقد أصيبت الأسرة العربية والمسلمة نتيجة لهذه التحولات بأسقام بدت بارزة على الصعيد النفسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، مما أدى إلى تحول رهيب يمكن إدراكه في ضوء المقارنة بين الأسرة ماضياً وحاضراً، أو بين ما ترفل به مدوَّنة الدين الاسلامي (من محبة وتكافل) والواقع المعيش، الأمر الذي نتج عنه موبقات ومثالب متعددة برزت عبر التفكك الأسري وعقوق الآباء، والتخلي عن الأبناء، وتأخير الزواج أو العزوف عنه، وانتشار ظاهرة الطلاق، إضافة إلى طغيان التصور المادي من خلال استشراء ظاهرة الاستهلاك فوق الحاجة في سياق مجتمع لا ينتج بما يحقق الكفاية.[2] وهو الغرض الذي تسير وفقه هذه الورقة

---

(١) دكتوراه في الفلسفة، جامعة وهران ٢٠١٠م، أستاذ محاضر، ورئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وباحث بمخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية بجامعة معسكر/ الجزائر. البريد الإلكتروني: bachirkhelifi@yahoo.fr.

(٢) القصير، عبد القادر. **الأسرة و المتغيرات في مجتمع المدينة العربية**، بيروت: دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٩م، ص٠٨

البحثية التي ترنو إلى إبراز تأثير الثقافة الاستهلاكية في الدور المنوط بالأسرة في ظل التحولات العديدة التي تشهدها المجتمعات العربية والإسلامية، من خلال تمييزها للاستهلاك بين وصفه ضرورة بشرية -حينما يتعلق الأمر باقتناء ما يسد الرمق ويساهم في استمرار الحياة-، وعدّه حالة تقترب من الصحية -حينما يتعلق الأمر بمجتمع مُنتج يَستهلك ما صَنع ويحصد ما زَرع-، وفي حالة ثالثة عدّه مؤشراً على التبعية والنكوص.

أولاً: في معنى التنشئة القيمِية للأسرة

تُعدّ الأسرة اللّبنة الأساسية الضامنة لتراصِ البنيان الاجتماعي وتماسكه؛ إذ تُعبّر عن مجموعة أفراد يُشكلون وحدة ضمن تقارب مكاني داخل منزل، وعرقي يتحدد من خلال رابط الزوجية، ومن ثمة، فهي أهم مؤسسة اجتماعية تقوم بواجب إعمار الأرض وتقديم خدمات لإحداث تنشئة قيمية لدى من تتكفل برعايتهم ضمن منظومة الأباء والأبناء -عبر إحداث التواصل في نقل القيم والثقافة من جيل لآخر- بما يعزز الهوية والانتماء.[1] وتنقسم الأسرة إلى نواتية تتكون من أب وأم وأبناء، وممتدة يتوسع إطارها لتشمل القرابة التي يعود أساسها إلى شجرة الجد في غالب الأحوال. وتعدّ الأسرة الحاضنة المثلى التي تضمن تربية الطفل بما يساهم في توفير نموذج القدوة الحسنة، ويعطي المجال لاكتساب التفكير السليم والمعرفة الضرورية. لذلك، فمن الصعوبة أن نجد بديلاً لها يحقق متطلبات التنشئة. ويَبرز ذلك من خلال العلاقة الفطرية التي تجمع الآباء والأمهات بأبنائهم، مما يؤهل الأولياء لإحداث تنشئة قيمية في معانيها المتعددة، بتربية أبنائهم وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم، وذلك عبر التربية والإرشاد والعناية على المستوى الأخلاقي والصحي واللغوي والنفسي والعقلي والاقتصادي والثقافي والروحي. وهدف التربية الأسرية لا يبتعد عن النمو المتكامل في معانيه الواسعة والمتعددة، ضمن

(1) Addi, Lahouari.(ed.). *Les Mutations de la Société Algérienne en Transition*, Edition de Couverte, Paris, 2004, p.27.

إطار قيمي يتماهى مع مفهوم القيمة بوصفها معياراً ونموذجاً متعالياً لما ينبغي أن تكون عليه السلوكات في مجالات التنشئة المتعددة، فتصير مختلف الجهود البناءة التي تقوم بها الأسرة في توجيه الميول والعناية بالمتطلبات، وترشيد السلوكات وتقويمها المهارات تنشئة قيمية تُعبر عن مكتسبات ضرورية يحتاجها الأبناء بغرض تكيفهم مع الوقائع المتجددة.(١)

إن فائدة التربية القيمية -بوصفها مجالاً لترشيد السلوك وتقويمه، واهتماماً بالمثل الحميدة والخصال النبيلة في معناها الذي يتماهى مع تعاليم الدين السمحة عند الأسرة المسلمة- لا تقتصر على تقويم سلوكات الأبناء وترشيدها، بل تتعدى ذلك إلى ما يرتبط بوضعية الأسرة بمختلف مكوناتها وأطرافها بالنظر إلى التحديات المتعددة التي تواجهها خصوصاً ما يُهدد هويتها ووجودها. ومن ثمة، تبرز أهمية العامل القيمي أساساً ينبني عليه قيام الأسرة واستمراريتها، حيث يظهر في منطلق أول بوصفه أساساً للاجتماع عبر الزواج، وبوصفه علاقة شرعية تجمع بين رجل وامرأة في إطار ميثاق غليظ مبني على الشراكة والاحترام المتبادل، بغرض تأسيس أسرة تتماهى مع معاني الرحمة والسّكن، كما يتضح عبر المسؤوليات التي يقوم بها كل طرف؛ فالأب يسهر على إعالة أبنائه وتحقيق متطلباتهم مع المساهمة في تنشئتهم وإنضاجهم بما ينسجم وفلسفته للتربية، وتكمل الأم مسؤولية الأب عبر أدوار وتضحيات يكون الهدف من ورائها تحقيق الرعاية وتوفير شروط التنشئة السليمة. والتنشئة القيمية للأسرة ليس واجباً مرتبطاً بالأولياء فقط، بل هي مسؤولية اجتماعية ينبغي أن تتولاها قنوات التنشئة بمختلف تمظهراتها وتجلياتها في إطار إحداث الانسجام بين الخصوصية الثقافية -مع إغنائها بمنجزات المجتمعات المختلفة بما يتواءم والحفاظ على الهوية كحالات- ووقائع تعطي للفرد وللمجتمع فرادته التي يضمن بها بقاءه. وعلى سبيل المثال: يُمكن أن نتناول قيمة أخلاقية معينة عبر تحليل واقعي

(١) سعد الدين، محمد منير. "التناقض في تربية الطفل بين الأسرة و وسائل الإعلام"، ضمن: **الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصرة**، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٦٦.

للنظر إلى حضورها في مجال التنشئة الاجتماعية، لمعرفة الانسجام الحاصل في الأسرة المسلمة مع أخلاقيات التداول التي تحتفي بها مدَّونة الدين الاسلامي ومع ما تقدمه مختلف قنوات التنشئة الاجتماعية؛ إذ يُمكن القول بحدوث تبدّل حاصلٍ في قيمة الاحترام والتقدير، فبحسب تحليلات اجتماعية متعددة كان تقدير الكبار مسألة بدهية عند كثير من الأسر، والحال ينسحب على قيمة التضامن التي يتأسس عليها التكوين الأسري، بالدعوة إلى مساندة المحتاج والنجدة في الصريخ وحين طلب المساعدة. بيد أن التحولات الحاصلة أفرزت وعياً جديداً مختلفاً دون أن يعني ذلك نزوعاً إلى التعميم، بالنظر إلى اختلاف الفلسفات الأسرية وإلى تعدد القناعات داخل الأسرة الواحدة، مما يؤدي أحياناً إلى سلوكات وممارسات مناقضة للوعي، وهي نتيجة الصراع الحاد الذي يَعتمل من جراء نزاع الثقافات الموجودة في المعطى التداولي؛[1] إذ ينضح السياق الاجتماعي بإكراهات لا تنسجم مع التنشئة القيمية، بما يختلف أو يتناقض مع الأخلاقيات التي ينبغي أن يتحلى بها الفرد والمجتمع المسلم.

ثانياً: إكراهات الثقافة الاستهلاكية في إطار التحولات الاجتماعية

لقد انعكست التغيرات التي يشهدها العالم على واقع الأسرة في المجتمعات العربية والإسلامية، فأصبحت اليوم تعاني من مشكلات متعددة مسّت طبيعتها وغايات وجودها، ففي مقارنة بسيطة بين واقع الأسرة بين الماضي والحاضر سنكتشف حجم الصعوبات والتحديات المتعددة التي أصبحت تلقى على عاتقها حاضراً، وقد أجّج ذلك تيار العولمة الجارف الذي اتجه نحو درء الخصوصيات الثقافية لصالح ثقافة نمطية تحتفي بالاستهلاك وبالثروة في ربطها بالمكانة الاجتماعية،[2] وتنظر إلى الأسرة الغربية بوصفها النموذج الأكمل والأنسب

(1) Djamchid, Behman. "L'impact de la Modernité sur la Famille Musulmane", *Famille Musulmanes et Modernité*, Publisud, Paris, 1986, p.62.

(٢) محجوب، محمد عبده. **أنثربولوجيا الزواج: الاسرة والقرابة**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥م، ص٢٤٤.

لحالة التحضر مع قياس مختلف التعاملات بمنطق الربح والخسارة.[1] كما أن خفوت الحراك الاقتصادي -زيادة على الأزمة الحضارية التي تعيشها غالبية المجتمعات الإسلامية- قد أوجد حالة اضطراب لدى الأفراد المقبلين على الزواج، تَمظهرت في عدم قدرتهم على إكمال نصف دينهم أو عزوفهم عنه، وفي حالة ثالثة ارتفاع مذهل لنسب الطلاق، الأمر الذي يمكن اعتباره دلالة بليغة على حضور أزمة حقيقية في تمثل واستيعاب فقه الزواج وفلسفة الأسرة.[2]

وقد شكّلت طبيعة التسارع القائم في نمط الحياة اليومية اللّبنة الأساسية للتغيرات والتحولات التي مَسّت النظام الأسري، فلم يعد الأولياء المصدر الوحيد للتنشئة، بالنظر إلى الدور الكبير الذي تؤديه الوسائط الإعلامية السمعية والبصرية التي أسست لحضورها صوتاً وصورة، زيادة على إكراهات الأزمة الاقتصادية التي جعلت بعض الأولياء ينهمكون في توفير المتطلبات المادية لأبنائهم، بمقابل فتور شديد وشبه غياب حينما يتعلق الأمر بالتنشئة القيمِية. فقد أدت التحولات الاجتماعية الناشئة من النمط المتعسف من الثقافة الاستهلاكية إلى تعطيل الدور الفعال الذي ينبغي أن تقوم به الأسرة في تقديم أفراد نوعيين للمجتمع من أجل تحقيق البناء الحضاري، فتعاظمت الحاجات الأسرية لتصل إلى السعي الحثيث لتوفير المطالب الكمالية، وبات النجاح الأكبر بحسب الوعي الاجتماعي السائد والغالب ممثلاً في قدرة الأولياء على تحقيق مختلف المتطلبات المادية لأبنائهم.

ويبدو أن هاجس الاستهلاك ارتبط في العموم بالمأكل والمشرب والملبس دون أن يتعدى في أغلب الأحيان إلى اقتناء ما له علاقة بالتغذية الروحية والثقافية، ويبرز في ضوء ذلك الغياب الكبير لكتب المطالعة خارج المقرر الدراسي، زيادة على قلة المكتبات البيتية، علماً أن طغيان منطق الاستهلاك راجع إلى التخلف

(1) Yount Téuny and Huda Rashad.(ed). *Family in the Middle East*, Routledje, London and New Yourk, 2008, p.253.

(٢) القصير، **الأسرة والمتغيرات في مجتمع المدينة العربية**، مرجع سابق، ص١٣٠.

الثقافي والاقتصادي في مقام أول، ومن ثمة، عدم القدرة على إبداع الأفكار وإنتاج السلع، زيادة على استشرائه بوصفه منطقاً يدرأ التعب الحاصل في إنجاز وإنتاج المواد والسلع، وإبداع الأفكار لصالح الاكتفاء بالاستيراد، خصوصاً لدى بعض الشعوب التي تعتمد على الريع والثروات الباطنية في تعاملاتها الاقتصادية. ويمكن أن يكون الحرمان أو الاتسام بالجشع والرغبة في الاقتناء أسباباً رئيسة في استشراء المنطق الاستهلاكي، فالفَقد والحرمان الشديد والرغبة في الاستزادة والملكية دون وازع قيمي -يبرز عبر القناعة- تولد ميلاً مغالياً للاقتناء والتحصيل والحيازة، مما يدفع أفراد المجتمع إلى التنافس الشديد، بغرض كسب الملذات وحيازة الملكيات، بما لا يتساوق مع المقاصد الحقيقية للوجود البشري.

ثالثاً: الأسرة وثقافة الاستهلاك

الواقع أن استقرار الأسرة وضمان استمراريتها ليس أمراً يسيراً بالنظر للعوائق المتعددة التي تواجهها، سواء عبر مشكلات داخلية تنشأ بين الزوجين، أو في العلاقة مع الأبناء، أو نتيجة لعوامل خارجية تبرز من خلال انعكاس المشاكل والأوضاع الاجتماعية، وكذا التحديات الثقافية والاقتصادية التي لا تتلاءم مع ضوابط استقرارها.

إن الناقد المتبصر لحالة الأسرة المسلمة يدرك أنها لا تستطيع ممارسة مهمتها في التنشئة القيمية، بالنظر إلى التحديات المفروضة عليها، مما يجعل دورها في إعداد وتكوين الذات الفاعلة -ومن ثمّ إرساء الجوانب الأخلاقية والايمانية- أمراً عسير المنال، خصوصاً مع التأثير الواضح الذي يفرزه تفشي الثقافة الاستهلاكية. فمع وفرة الإنتاج في الدول المتقدمة سيصبح أمر تصريفه ضرورة لا غنى عنها، مما يستدعي سعياً حثيثاً للوصول إلى الأسواق، خصوصاً تلك التابعة للمجتمعات الأقل نمواً، ولن يكون ذلك دون إثارة وتأجيج الرغبة في الاستهلاك. والأمر هنا يتعدى استهلاك ما هو حيوي وضروري لطبيعته

وحاجة الإنسان إليه؛ إذ لا تستقيم الحياة الأسرية دون وضع مادي مقبول يساعد الأفراد على توفير شروط الحياة، وتلبية الحاجات المختلفة من الغذاء واللباس والدواء، إضافة إلى مستحقات التعليم والرعاية الأسرية.

إن الذي لا يملك قوت يومه لا يملك حرية قراره، وصوت المعدة كما يقال أقوى من صوت الضمير، ومن ثمة، لا يمكن نفي الحاجة إلى الاستهلاك كتعبير عن مفصلية وضرورة فهم وتمثل الوضع الاقتصادي القائم على وعي عميق بمعادلة الكسب والإنفاق، يقول ﷻ: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، ويقول كذلك: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [الأعراف: ٣١]. وفي هذا الإطار يبدو أننا في مسيس الحاجة لتحديد معيار الضرورة في أثناء تعاملنا مع ما ينبغي استهلاكه، لذلك، يتجه بعض الأولياء إلى توزيع ميزانيته لتتناسب النفقات مع الدخل، ومن ثمة، توفير جزء كاحتياط لوقت الحاجة، بيد أن أمراً كهذا قد لا يجد فاعليته في كل الأحوال -خصوصاً لدى الطبقة المتوسطة والفقيرة- بالنظر إلى حالة الغلاء التي تطبع كثيراً من المواد الاستهلاكية؛ إما لعدم صنعها محلياً أو بسبب التضخم الناتج عن ضعف الاقتصاد بما يضعف فاعلية الأجور، أو لأسباب اقتصادية متعددة.

وتتحدد علاقة الأسرة بالاستهلاك بالوضعية الاقتصادية، أو بالقناعات التي يحوزها أفرادها بخصوص معايير الاستهلاك، خصوصاً حينما يتعلق الأمر بالكماليات.(1) وللإمكانات دور بارز من حيث مقدار الدخل الذي تحوزه الأسرة وما يتم إنفاقه بالفعل، بما ينسجم مع وضعيتها ومتطلبات أفرادها، ومثال ذلك: النفقات التي تتطلبها رعاية المرأة الحامل أو الطفل حينما يتعلق الأمر بالعناية الصحية أو توفير الغذاء الملائم،(2) أو تلك النفقات التي يُلْزَم بها الأفراد نتيجة

(1) Boutefnouchet, Mostafa. *La Société Algérienne en Transition*, Alger, Office des Publications Universitaires.2004, p.81.

(2) Clio, Presvelow. "Un Historique des Echelles de Consommation", *Standards of Living and Families*, John libly and company LTD. England and Rome. 1994, p.03.

فواتير استهلاك الكهرباء والغاز والماء، أو الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السكن والدخل ومختلف أشكال التأمينات، ومثال ذلك: الضريبة على القيمة المضافة كشكل من الضرائب غير المباشرة التي تضاف إلى السعر الذي يسدده المستهلك أثناء اقتناء سلعة أو طلب خدمة.

رابعاً: حُمى الاستهلاك فوق الحاجة

لا نفشي سراً ولا نرى حرجاً من القول بطغيان الثقافة الاستهلاكية بمعناها المتزمت لدى غالبية الأسر في المجتمع الإسلامي، ويعود الأمر إلى التحولات التي شهدها المجتمع، إضافة إلى تأثير الثقافة المادية -بوصفها العنوان الأبرز للعولمة- من منطلق توجه المجتمعات المتطورة التي يتواءم طرحها الاقتصادي مع فكرة السوق العالمية إلى تصريف منتوجاتها لتحقيق طموحاتها الاقتصادية. ومع غياب القدرة على المنافسة في كثير من المجتمعات التي تنتمي إلى الفضاء الإسلامي، وانتفاء وجود صناعة وإنتاج حقيقي يفرض ذاته مع شبه انعدام لثقافة التسويق والإشهار للسلع المحلية الصنع، زيادة على غياب رؤية اقتصادية مبنية على الإنتاج والتعاون في ظل تشجيع الاستيراد لمختلف السلع بما في ذلك تلك التي لا ضرورة لها[1] تبقى الأسرة مهددة في كيانها وفي تفعيل دورها الذي وجدت لأجله، فتصبح مسألة التربية وإعداد جيل مقتدر على مجابهة أعباء الحياة أمراً ثانوياً بالمقارنة مع توفير مواد الاستهلاك.[2]

لقد تأجّج هذا الوضع بسبب الثقافة الطِلائية والبَهرجة السطحية التي رافقت التصور المادي، فأصبح التركيز واضحاً على المقتنيات المادية في إطار نزوع نحو شكل مسرف في التسوق والتبضُع، يتم نشره وتنميته بطرق متعددة، تبدأ في

---

(١) ابن نبي، مالك. **فكرة كومنويلث إسلامي**، بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٢٥.

(٢) عمر، معن خليل. **علم الاجتماع الأسرة**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٤م، ص٢٥٠.

سن الطفولة في إطار تنشئة تنبني على الرفاهية الشديدة، وذلك بالتلبية السريعة لمختلف رغبات الطفل واعتبار ذلك دليلاً على الحرص والعناية. والملاحظ أن ثمة قنوات إعلامية متعددة ذات أهداف تجارية تخصصت في مجال الإشهار وتسويق البضائع بما يعرف بخدمة الزبائن؛ إذ يتم صناعة الإشهار على نحو مُغرٍ يتم فيه استلاب ذهن المتلقي، اعتماداً على الصورة والمفارقة في الحدث، باستعمال تأثيرات نفسية تتلخص في الاقرار بأن الاستهلاك مفتاح النجاح، واقتناء السلع أساس السعادة. لقد وجدت قنوات تلفزيونية متخصصة في الإشهار والترويج للسلع لزيادة الأرباح، عن طريق الإطلالة اليومية عبر فواصل الإشهار، دون الالتفات أحياناً إلى ضوابط التنشئة القيمية؛ إذ كيف يتم الاحتفاء بالعُلبة الذكية التي يُقاوم بها العجز النفسي بطقوس احتفالية تُسعد الأطفال وتتمشى مع منطقهم في الفرح. إن سياقاً بهذا الشكل قد دفع طفلاً لمطالبة والده شراء نوع من حبوب الحمل رآها في الإشهار معتقداً بأنها نوع من الحلويات.[1]

استطاعت قنوات إعلامية كثيرة -خصوصاً المرئية منها- تأجيج الحالة الاستهلاكية عند المشاهدين، وطالما أنه لا يكاد يخلو بيت من جهاز التلفاز فإن وسيلة الإعلام هذه قد أعلنت حضورها بوصفها أداة لتنشئة قيمية -غالباً ما- تُنمي شراهة الاستهلاك، مما يجعل الإشهار أداة ضغط وإكراه تُمارس على الأولياء استجابة لإلحاح الأبناء، بما يدفع للاعتقاد بالتناسب الطردي بين شدة المحبة وتحقيق الرغبة، فيتجه كثير من الأولياء إلى الاقتراض تحت طائلة الدفع المؤجل بالتقسيط، أو عن طريق الـمُكنة التي تمدها بطاقات الائتمان. فوسائط الاتصال تدخل البيوت بلا رقيب لتشارك الأولياء في التنشئة القيمية، بل كثيراً ما تتولى هذه المهمة بسبب غياب الأولياء وتفانيهم في تحقيق المتطلبات المادية لأبنائهم، فأنَّى للطفل أن يتعلم القناعة والكفاف وهو يرى في التلفاز حالات تبطُّرٍ عديدة يصل أصحابها حد الترف والتبذير وكيف يتعلم التربية الصحية ومختلف الإعلانات تنبئ بصور مغرية لا أول لها ولا آخر لأنواع الحلويات والعصائر؟

(١) سعد الدين، **التناقض في تربية الطفل بين الأسرة و وسائل الإعلام**، مرجع سابق، ١٧٤.

وقد شهدت المجتمعات الاسلامية تغيرات متعددة نتجت عنها قيم جديدة في ضوء شيوع ثقافة الاستهلاك، وتم تجاوز الضرورات إلى التنافس في اقتناء الكماليات بغرض التباهي وإبراز الذات ضمن سياق يحتفي بالظاهر ويسعى لـ"سَلْعَنة القيم"، ضمن إطار التقليد والمجاراة، والبحث عن فرص الاحتفال عبر الاستهلاك مثلما يتضح في عديد القيم التي تكاد تفرغ من محتواها الروحي لتصير طقوساً احتفالية، مثلما يتضح غالباً في الأعياد الدينية وفي حفلات الزفاف على سبيل المثال لا الحصر؛ فقد تحوّل عيد الأضحى في كثير من الحالات الأسرية إلى فرصة لاقتناء الأضحية أكثر من كونه محطة للتضحية واستلهام العبر، في حين يبدو أن التفعيل الإيماني لشعيرة الصيام بحسب المقاصد الإلهية يبقى مسألة نسبية حسب ما تُبينه الوقائع، فعوض أن يكون شهراً للتوبة والغفران أصبح عند بعضهم فرصة للغنى المادي والاحتكار والجشع -في تأجيج معلن- لاستبداد الثقافة الاستهلاكية على حساب الأهداف النبيلة التي شُرّع لأجلها، بما يؤثر سلباً على التنشئة القيمية للأسرة. فكثيراً ما يتحول الشهر الفضيل إلى موعد للتسلية والإنفاق الزائد؛ فيقبل كثيرون على مشاهدة المسلسلات أو التوجه إلى الخيم الرمضانية أو المقاهي بغرض الترفيه، وتعمد العائلات إلى توفير قدر إضافي من المال استجابة لتكاليفه، وكحلٍّ إجرائي لمواجهة الغلاء، مع سعي خاص لتكون موائدها ملأى بما لذَّ وطاب من المأكل والمشرب.[1]

خامساً: تأثير الثقافة الاستهلاكية على التنشئة القيمية للأسرة

يعدّ السعي الحثيث من أجل طلب الرزق من الصفات المثلى التي يتسم بها رب الأسرة، فهو يعمل بكدّ واجتهاد مضطراً في ذلك لتحمل الصعوبات -وربما الهجرة عن الوطن- من أجل توفير لقمة العيش لأبنائه وما يحتاجونه من اللوازم

(١) منديب، عبد الغني. **الدين والمجتمع: دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب**، بيروت والدار البيضاء: دار إفريقيا للنشر، ٢٠٠٦م، ص١٣٨.

والعناية المتنوعة.[1] إنّ كدحاً دؤوباً لتوفير متطلبات الاستهلاك ونعم العيش؛ بدءاً من المسكن ونهاية عند هدية تدخل الفرح في قلوب الأطفال، لا يعني البتة استغراقاً في الثقافة الاستهلاكية؛ إذ الاعتدال والوسطية في الإنفاق بما يتماشى والقدرة في درءٍ للحِدية التي قد تحيل إلى البخل أو الاسراف، يعدُّ مطلباً إنسانياً وشرعياً، فقد دعا الخالق ﷻ إلى ضرورة الإنفاق في الحلال بتوازن ينمّ عن تأصيل لقيم راقية، يقول ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨ ﴾ [البقرة: ١٦٨]، ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١١٤ ﴾ [النحل: ١١٤]، شريطة أن يلازم الإنفاق فهم لمقاصده دون تبذير أو مفاخرة، يقول تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ٢٦ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ٢٧ ﴾ [الإسراء: ٢٦ - ٢٧]، ويقول سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧ ﴾ [الفرقان: ٦٧].

إن طبيعة التعامل مع الاستهلاك إفراطاً أو تفريطاً يؤثر في مسارات التنشئة القيمية للأسرة، ومن ثمة، يُذم البخل؛ لأنه امتناع عن القيام بالواجبات وتقاعس عن توفير الحقوق عند الاستطاعة، مما يولد الأثرة والحقد كنقيصتين مناقضتين لمقصدية وجود الأسرة وتآزر أفرادها، بما يؤثر سلباً في خصلة التضامن في العلاقات الاجتماعية، التي ينبغي أن ينشأ ويربى عليها الأبناء. ويذم التبذير بوصفه مفاخرة وتقفياً للنفس الأمارة بالسوء، فيتحول هدف الأولياء من تقديم موارد بشرية فعالة للمجتمع إلى تلبية مختلف الحاجات بطريقة تحمل تبطّراً يتحول معها الأبناء إلى مقيدين بإملاءات الرغبة والشهوة، لا يستطيعون مقاومة صعوبات الحياة بما يساهم في إحداث عِلل وأسقام تصيب البدن، وتنمي روح الدعة والفتور والأثرة، فيبتعد الإنسان عن التفكير السليم ويدرأ القيام بالواجبات، ليكون الناتج تناقضاً صارخاً مع مقاصد الشرع -مثلما يبرز في

(1) Boutefnouchet, Mostafa.(ed.). *La Famille Algérienne: Evolution et caractéristiques récentes*, société national d'édition et de la diffusion, Alger, 1986, p.196.

السنة النبوية المطهرة-، يقول الرسول الكريم ﷺ: "مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ".(١)

إن طغيان الحِدية في فهم الثقافة الاستهلاكية واستيعابها -من حيث اعتبارها إسرافاً أو تقتيراً- يهدد كيان الأسرة -سواء من حيث العلاقة الزوجية أو في علاقة الآباء بالأبناء، أو في العلاقة البَينية بين الأبناء- لاستشراء المصلحة، بسبب التعامل بمنطق الربح والخسارة، فيغيب التفاهم وينتشر العقوق، الأمر الذي يهدد كيان الأسرة واستمراريتها بوصفها سكناً وملاذاً آمناً للرحمة والتآزر. لذلك، تعيش الأسرة اليوم في محكّ عسير أمام الاختراق الثقافي الذي تقوم به العولمة في محاربة واضحة للخصوصية الثقافية، وسعي حثيث لتبني الذاتية المتطرفة التي لا تتواءم مع قيم الانتماء. إن وضعاً بهذا الشكل قد يؤدي في أثناء التعامل معه إلى حالة صحية حين يتم إدراكه بعمق وحصافة -عن طريق تمثل واع للخصوصية الثقافية-، الأمر الذي قد يدفع الأسرة -سواء كانت نواتية أو ممتدة- إلى مزيد من التفاني في تأصيل القيم النبيلة -خصوصاً في السنوات الأولى لتربية الأبناء- على الرغم من صعوبة نقل القيم من مجالها النظري إلى وصفها ممارسة يومية، لدرجة إمكانية تشبيهنا الأسرة بالدولة في إطار صغير؛ إذ تتهدم أركان الدولة باستشراء الفساد وتدني القيم وغياب العدالة، وبمنطق عبد الرحمن بن خلدون "بميل الأفراد إلى الترف والبذخ".

لا يمكن أن يؤدي استشراء قيم الأنانية إلى تَبيئَة عميقة للقيم الفعلية التي تبنى عليها الأسرة -خصوصاً قيمتي المحبة والتضامن-، ومن ثمة أنَّى لطفل ينشأ في قيم الأثرة أن يكون أباً صالحاً يُعيل أسرة ويرعى مصالحها بوعي متعالٍ مبني على قيم العطاء والتضحية؟! وكيف لبنت ترى من الحياة وجهها المادي بسبب تنشئة أو تأثير لعوالم خارجية أن تتبنى معياراً روحياً للزوجية

(١) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. **سنن الترمذي**، بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت.)، كتاب: الزهد، باب: ما جاء في كراهية كثرة الأكل، حديث رقم٢٣٨٠، ص٥١٠. وقال: حسن صحيح.

والأمومة؟! وكيف لابن يتعرض يومياً لغسيل دماغ لتعاطيه المسرف مع ما تبثه بعض قنوات الإعلام ووسائط الاتصال المروّجة لقيم الاستهلاك فوق الحاجة أن يكون واعياً ومدركاً للمعاني حينما يقرأ قوله ﷻ: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ ﴾ [الإسراء: ٢٣ - ٢٤].[1] إن اتساع مجال التطلعات الاستهلاكية دون مرافقة لإمكانات الإنفاق قد يسبب التعاسة، أو يؤدي إلى الانحراف طلباً للمال، طالما أن منطلقات الوعي الجماعي الذي يحتفي بالاستهلاك فوق الحاجة، يربط بين التميُز والرقي داخل المنظومة الاجتماعية بالقدرة على تلبية مختلف الحاجات الاستهلاكية، بما يؤسس لقاعدة جديدة مفادها: "أنا أستهلك ما أريد، أنا أنفق فوق الحاجة، إذن أنا موجود".

لقد أصبح مجال الاقتناع بالصورة الفردية عند كثير من الناس مرتبطاً بما يتم استهلاكه واقتناؤه، لدرجة صار معها اللباس الباهظ الثمن محدداً لهوية حضارية متعالية، بسبب ما يتم استثارته نتيجة البقاء ساعات طويلة أمام التلفاز، الذي أضحى يقدم في الغالب صورة منحرفة عن الإنفاق، تربط بين السعادة والقدرة على توفير مختلف المتطلبات، وحين العجز سيتجه الفرد آلياً لبناء تصور سلبي عن ذاته كصورة عاكسة لعدم القدرة على مجاراة "سُعار" الاستهلاك.[2] لقد بات من الواضح أن مجاراة الثقافة الاستهلاكية بعيداً عن منطق الاعتدال والتوازن تؤدي بالضرورة إلى إنتاج حالات فردية بائسة؛ فإلى جوار طغيان الثقافة المادية

(١) في هذا السياق يمكن الإشارة إلى الوضعية الحرجة التي أصبح يعيشها بعض كبار السن نتيجة استشراء منطق الفردانية، يتضح ذلك من خلال انحسار وضعية الجد داخل الأسرة مثلاً، أو تراجع دور الأب بوصفه مصدر السلطة والقرار، وهو ما يفسر وجود دور العجزة في بعض البلدان الإسلامية؛ إذ تثبت وقائع معينة أن بعض الأبناء المتزوجين يتجهون إلى توجيه آبائهم إلى دور العجزة، أو إلى التوجه نحو سكن منفرد خارج البيت العائلي.

(٢) روزنبلات، روجر. **ثقافة الاستهلاك**، القاهرة: منشورات المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١١م، ص٢٠.

يبرز الخلل في جوانب المعرفة بشخصية الفرد، فالشخص الذي أَلِف حياة باذخة قد يجد عسراً شديداً في التكيّف مع الوضعيات الطارئة التي تقتضي منه جاهزية واستعداداً، وقد يؤدي ذلك إلى تدميره على الصعيد النفسي، وميله إلى الانسحاب والعدوانية على الصعيد الاجتماعي.

سادساً: نحو ثقافة استهلاكية واعية

انبرى ثلة من الباحثين المسلمين -على غرار المفكر والفيلسوف المصري عبد الوهاب المسيري (١٩٣٨- ٢٠٠٨)- إلى معالجة أزمة الثقافة الاستهلاكية من خلال البحث في أسبابها وأعراضها وطرائق التعامل معها؛ إذ يرى أن استشراءها سيحوِّل الانسان إلى مجرد سلعة أو مادة استعمالية ذات بعد واحد، وذلك بسبب توجهه نحو تحقيق الربح وتحصين نفسه من الفاقة التي أضحى معناها لا يتباعد عن تلبية مختلف الحاجات الاستهلاكية. إن استشراء المنطق الاستهلاكي[١] (في نظر عبد الوهاب المسيري) له مثالبه المتعددة على صعيد الفرد والمجتمع والبيئة؛ إذ يتحول الإنسان إلى طالب لذّات يرى سعادته في قدرته على الاستجابة لتطلعاته، فتصير ذاته محوراً للكون، بما يؤجج تحقيق تصور فرداني لا يكترث الإنسان من خلاله بالوطن ولا بالكرامة، فيصير كل شيء مستباحاً حينما تكون الرغبة في خطر، و"طالما أن هناك دجاجة على المائدة فإن العالم لا يهم". بما يجسد "الإمبريالية النفسية" التي تُماهي بين معنى الحياة والقدرة على الاستهلاك.[٢]

(١) يتحدث عبد الوهاب المسيري عن "الإمبريالية" النفسية الحاصلة مع الإشهار بربط تسويق السلعة بالمرأة، يقول: "ففي إعلان عن كريم حلاقة في الولايات المتحدة الأمريكية تظهر فتاة شقراء على الشاشة الصغيرة وهي تركب سفينة، ثم تقول بصوت عذب: فلتخلعها فلتخلعها كلها Take it off, take it all off، وهنا لعب على الألفاظ بين شعر الذقن الذي يُحلق وملابس المرأة التي تخلع". انظر:
- المسيري، عبد الوهاب. "الاستهلاكية والإمبريالية النفسية"، ضمن: **رحلتي الفكرية: في البذور والجذور والثمر**، القاهرة: مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٩٧.

(٢) المسيري، **الاستهلاكية والإمبريالية النفسية**، مرجع سابق، ص١٩٣.

إن طغيان الثقافة الاستهلاكية يؤدي بالضرورة إلى تجريد الإنسان من إنسانيته وبعده الاجتماعي والأخلاقي، ليصير عبداً لمتطلباته التي قد تصبح فوق الحاجة، أو تصبح وهمية في أحايين عدة؛ إذ يتم وأد إنسانيته بطريقة غير مباشرة بحجة دفعه إلى تحقيق متطلباته التي تنعكس بالضرورة على تصوره للخير والشر؛ ولن يصبح للخير بُعدٌ روحي إن لم يلامس الفهم المادي الذي تتحقق معه المنفعة عبر إشباع الحاجات الجسدية في مقام أول.[1] ومن ثمة، يبدو في نظر عبد الوهاب المسيري أن تحجيم طغيان الثقافة الاستهلاكية في زمننا الراهن مسألة بالغة الصعوبة، نظراً لحاجتها لجهود فكرية وعملية رصينة، بالنظر إلى سطوة الحتميات الاجتماعية التي أصبحت الأسر ترزح تحت طائلتها ضمن سياق العالم الاسلامي، وإن نجح الأب -مثلاً- في محاربة هذه الثقافة فإن أفراد عائلته قد لا يجارون صموده، وهو الواقع الذي أفرزته العولمة في شقيها الثقافي والاقتصادي عبر ترويجها للنموذج الأمريكي الذي يرى في الحياة مظهراً استهلاكياً صرفاً.[2] بيد أن تصوّر الصعوبة لا ينفي إمكانية الحديث عن حلول إجرائية وبعيدة المدى في أثناء التعامل مع تداعيات الثقافة الاستهلاكية. ويرى المفكر عبد الوهاب المسيري أنها لا تتباعد عن منطق التوازن والعدل من حيث تفعيل مبدأ الاشتراك والتراحم بين البشر، من منطلق أن التأكيد الأنسب لتحقيق الاستقرار الأسري يكمُن -في مقام أول- في الضمان الذي يقدمه المجتمع عبر هيئاته في مساعدة العائلات المحرومة والفقيرة لسد حاجاتها الاستهلاكية الحيوية بما يحقق كرامة الإنسان، مع السعي الحثيث لتحقيق عدالة اجتماعية تتأسس على نظام الجدارة والاستحقاق والتكافؤ في الفرص، بما يعطي للأفراد أملاً اجتماعياً، ويمدهم بالضمانات المساهمة في تحقيق الذات. داخل هذا السياق لا مناص للأسرة عن إقامة توازن بين الكسب والإنفاق في إطار فهم

(١) المسيري، عبد الوهاب. **فكر حركة الاستنارة وتناقضاته**، القاهرة: دار نهضة مصر، ط١، ١٩٩٨م، ص٥٢.

(٢) المسيري، **الاستهلاكية والإمبريالية النفسية**، مرجع سابق، ص٢٠٠.

عميق لفكرة الوسطية والاعتدال، التي تدرأ البخل والتبذير، وترفع من شأن الادّخار، مما يساهم برفع الغبن والحرج عن كثير من الأسر التي يدفعها هاجس التقليد والخوف من الأحكام المتسلطة إلى الاستدانة عبر الأقساط وبطاقات الائتمان التي قد يضيع معها الأجر الشهري.

إن ترشيد الاستهلاك يعني بالضرورة زرع قيم نبيلة في عقول وأنفس الأطفال الذين يجدون في الأسرة أنسب حاضنة لتعلّم التربية وتحقيقها بمعانيها المتعددة، ويعني أيضاً: سعياً حثيثاً لتحقيق توازن فعال بين الخصوصية الثقافية المتفتحة التي تغتني بالقيم العصرية في إطارها الكوني والإنساني، بما يُبعد الحِدّية أو الثنائية المفروضة التي ستؤول إليها الأسرة في إطار تعاملاتها مع متغيرات العصر وإكرهات الثقافة الاستهلاكية؛ فإما أن تتقوقع على ذاتها اكتفاءً بالخصوصية، ومن ثمّ ترفض الانخراط الواعي في مناقشة المسائل السياقية والكونية، وإما أن تدرأ خصوصيتها من خلال التقليد والمماهاة مع الحاصل في المجتمعات الغربية.

وتحتفي المدونة الاسلامية بكثير من القواعد المفضية إلى استهلاك واعٍ بدءاً من آداب الأكل والشرب، وصولاً إلى تبجيل الوسطية والاعتدال مقابلَ درءِ التقتير والإسراف، مع تأكيد ضرورة العمل لتحقيق الكفاية، واستحسان التمتع بنعم الحياة ومباهجها بما يتواءم ومقاصد الشّرع، دون شطط أو مفاخرة. ومن ثمة، فإن إمكانية الإقرار بتقلص الدور التربوي للأسرة في ظل الاهتمام المتزايد بتلبية الحاجات الاستهلاكية المادية يؤدي بالضرورة إلى خفوت الاهتمام بالجوانب الروحية والمعرفية. ويبرز ذلك في ضوء تدني نسبة القراءة والمطالعة؛ إذ يتم الاقتصار في الغالب على كتب الطبخ والتسلية، وكذا الحال بالنسبة لنسب مشاهدة الحصص الثقافية والعلمية التي تدخل في إطار إثراء الزوّادة القيمية لأفراد الأسرة؛ إذ يلاحظِ الاقتصار على مشاهدة المسلسلات وحصص الترفية وبرامج الألعاب والإشهار، بما

يضع جدوى الاستفادة من المنجز الإعلامي في شكله الإيجابي والفعال محط استفهام وتساؤل.

إن حالاً كهذه لا تنفي المبادرات المتعددة التي تسعى من خلالها الأسرة بفضل جهود أفرادها، وكذا إسهامات الجهات الوصية ومخابر البحث المتخصصة، وكذا بعض الجمعيات النشيطة في هذا المجال، إلى مساعدتها لتأدية الدور المنوط بها في إعداد نشءٍ يؤسس لتواصل قيمي، ويساهم في إحداث الإقلاع الحضاري المأمول، على الرغم من الصعوبات الجمة التي تعود في أساسها إلى الأزمة الثقافية والاقتصادية ومخلفاتهما. فعلى سبيل المثال: ما تقوم به الجمعيات الخيرية في مساعدة الأسر المحتاجة للمساعدة المادية أو النفسية، وكذا ما تقوم به أقنية التنشئة الاجتماعية كرياض الأطفال وبعض الهيئات في مساعدة الأُسَر على تكوين الصغار وتعليمهم المعرفة والمهارات، وغرس القيم النبيلة الظاهرة عبر الدعوة للتحلي بالخلق القويم، والنزوع نحو التطوع للمساعدة والتآزر. فمن الملاحظ أن ثمة جمعيات تساهم في الاحتفاء بالأسرة عبر توفير الأجواء المناسبة لميلادها ونشأتها على مستوى المنطلق، بوصف الزواج الخطوة الحقيقية الأولى لتشكيلها، فعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي ما زالت تعيق هذه الفرحة وتؤجلها -خصوصاً ما تعلق بالمهنة والسكن-،[1] فإن ذلك لم يمنع بعض الدول الإسلامية من تأسيس بند الغارمين[2] وتخصيصه كهبة لمساعدة المقبلين على تكوين أُسَر، وكذا من خلال تفعيل فكرة الزفاف الجماعي من طرف بعض الجمعيات والهيئات، عبر الإشراف والعناية على توفير متطلبات العرس بطريقة تتواءم مع مقصديته القائمة في التيسير، بما يحقق إنجاب وتنشئة ذرية في إطار الفضيلة والحلال، وعدّ ذلك اجتهاداً وحلاً إجرائياً لتفشي إكراهات الثقافة الاستهلاكية، التي تلزم الأفراد بالاستجابة

(1) Salort, Marie Martine et Janine, Brémond.(ed.). *La Famille en Question, Hatier Édition*, Paris, 1977, p.05.

(٢) الغارمون: هم المدينون العاجزون عن تسديد ديونهم، فقد روي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يعمد إلى تزويج العزاب من أموال الصدقة بعد حدوث الفائض من جراء توزيعها على مستحقيها.

لعادات اجتماعية سائدة تبالغ في تكاليف العرس،[1] مما يشجع الشباب على الدخول إلى عالم المودة والرحمة بكل طمأنينة وثقة في ظل تَكلُّف الجهات المنظمة تحضيرات الزفاف ولوازمه.

خاتمة:

اتضح -إن على مستوى التنظير أو الفعل- أن إكراهات الثقافة الاستهلاكية تهدد التنشئة القيمية المحققة للخصوصية الثقافية للأسرة، نتيجة طغيان الفردانية والإحساس بأهمية المادة على حساب الروح، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع كثير من القيم الضرورية للتنشئة العائلية كقيم المحبة والكرم والتضامن والتضحية والعهد والوفاء والاحترام، بما يهدد التماسك الاجتماعي، ويؤدي إلى تفشي الأمراض النفسية والآفات الاجتماعية، وإلى فساد المجتمع.

وعمدت هذه الدراسة إلى البحث في أشكال وتأثيرات الثقافة الاستهلاكية وتأثيراتها في الأسرة، بالنظر إلى التحولات المتعددة التي تشهدها المجتمعات العربية والإسلامية، من خلال ضبطها للاستهلاك بين وصفه ضرورة بشرية حينما يتعلق الأمر باقتناء ما يسدّ الرمق ويساهم في استمرار الحياة، وعدّه حالة تقترب من الصحية حينما يتعلق الأمر بمجتمع مُنتج يَستهلك ما صَنع ويحصد ما زَرع، وفي حالة ثالثة عدّه مؤشراً للتبعية والنكوص، ليتم التأكيد على الدور المنوط بالأسرة، من خلال تفعيل تنشئة قيمية رصينة، لتكوين الشخصية الفعالة ذات الخصوصية الثقافية الحضارية، ومن ثمة، تبني منطق استهلاكي فعال يقوم على الوعي والإنتاج.

إن تفعيل منطق الوعي والانتاج لا يتباعد عن الاعتراف بالطبيعة البشرية للاستهلاك، مع الوعي بمثالبه حينما يتعلق الأمر بجعله محوراً للحياة، ومن ثمة، إثارته بطرق الإغواء والاستلاب، مما يفرض على الأسرة نفقات زائدة غالباً ما

(1) Toualbi, Radia.(ed.). *Les Attitudes et les Représentations du Mariage chez les Jeune Fille Algérienne*, Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1984, p.65.

obeikan.com

تمس معادلة الكسب والإنفاق، خصوصاً مع انتشار الفقر وغلاء المعيشة وازدياد التضخم وضعف الإنتاج الوطني كظاهرة منتشرة في كثير من الدول الإسلامية، وكذا نتيجة التداعيات الإلزامية للثقافة الاستهلاكية التي تدفع الفرد -بكثير من القلق والتناقض- إلى الكدح المستمر لتوفير أسباب رفاهيته وراحته، بما يجعل التوصيف الواقعي السابق منطلقاً أساساً لتجسيد منطق الوعي والإنتاج في التعامل، عبر أسانيد ومنطلقات الفعل، بغرض تحويل التنظير إلى ممارسة، ومن ثمة، التوجه نحو التوعية بمخاطر الاستهلاك فوق الحاجة -الذي يؤثر سلباً في قيم الأسرة والمجتمع ومقدراتهما- والتوعية بأهمية الانخراط الواعي في التكنولوجيا، مع التأكيد على درء التلقي السلبي لما تبثه وسائط الاتصال وبرامج الإشهار، وذلك عن طريق تفعيل معايير التنشئة القيمية الواعية داخل الأسرة، بنشر أسس سليمة لفقه النقاش وثقافة الاختلاف، تعتمد على رفض السلبية في المعرفة -بالتقبل دون المشاركة- مع التركيز على قيم المحبة والصراحة والاحترام المتبادل، زيادة على توطين الإحساس بالمواطنة وترسيخه، وتفعيل الانتماء بما ينسجم مع غاية تحقيق القيم الحضارية داخل الأسرة، وكذا التوجه نحو إيلاء الاهتمام الكبير للأسرة من طرف الجهات الوصية والمسؤولة، مثل جمعيات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، وكذا مخابر البحث العلمية المتخصصة في علم الاجتماع وعلم النفس الأسري والتنشئة القيمية، وذلك لمساعدتها في تجاوز العراقيل التي تهدد كيانها وتعجّل أفولها.

إن تبني ثقافة استهلاكية واعية رهين بتفعيل عجلة الإنتاج، للتقليل من التبعية الاستهلاكية للخارج، وهي القضية الأساسية التي تحتاج إلى متابعة دائمة من لدن الجميع، عبر معالجة علمية مشتركة -خصوصاً من لدن العارفين بشأن الاقتصاد- في إطار مشروع نهضوي يستنهض جميع المقدرات، ويجعلها موضوع بحث ودراسة ضمن سياق لغة علمية عارفة تتجه نحو حل المعضلات بالإقناع والإنصاف.